

مشروع

# الوثيقة الاستراتيجية الإقليمية

أفريقيا الغربية والوسطى



# الوثيقة الاستراتيجية الإقليمية

استراتيجية الصندوق  
للحد من الفقر الريفي في  
أفريقيا الغربية والوسطى

٢	مقدمة
٢	عرض عام للإقليم
٣	الفقر الريفي في الإقليم
٤	تجربة الصندوق في الإقليم
٨	استراتيجية الصندوق للحد من الفقر الريفي
١٢	الخلاصة





## مقدمة

يعتمد الإطار الاستراتيجي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية للحد من الفقر الريفي في أفريقيا الغربية والوسطى<sup>(١)</sup>، للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، على عملية تقييم للفقر الريفي استكملت في ٢٠٠١. كما أنه يسترشد بالإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ والشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا. وهذه الوثيقة موجهة لبعض المهتمين المتوخين من بينهم: المنظمات التي تمثل الفقراء في الإقليم؛ وصناع القرار على المستويين الإقليمي والقطري؛ وشركاء الصندوق في القطاعين العام والخاص؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والوكالات المانحة وموظفي الصندوق؛ وأجهزته الرئاسية وجميع أولئك الذين يؤمنون بأن الفقر واسع النطاق الذي تعاني منه أفريقيا أمر غير مقبول ويعملون في شراكة من أجل القضاء عليه.

## عرض عام للإقليم

تعرض إقليم أفريقيا الغربية والوسطى، في السنوات الأخيرة، لتغيرات هائلة - سياسية واجتماعية واقتصادية وديموغرافية وبيئية. ولهذه التغيرات انعكاسات هامة على الصندوق وشركائه العاملين مع فقراء الريف للتغلب على الفقر. التغييرات السياسية والاجتماعية - عكف الكثير من البلدان، خلال العقد الماضي، على تطبيق الديمقراطية. وظهر انتعاش جديد على الحوار الوطني مقترنا بالتنمية السريعة للمجتمع المدني. وترتبط الأمثلة على ذلك بكل من المستوى "الكبير" (المؤتمرات الوطنية التي عقدت في أوائل التسعينات، والعمليات الانتخابية الأوسع انتشارا والأكثر نزاهة، ونقل السلطة سلميا من خلال العملية الانتخابية إلى أحزاب المعارضة. وظهور عمليات اللامركزية في كثير من البلدان) وعلى المستوى "الصغير" (النمو السريع للمنظمات الحكومية المحلية، وروابط المزارعين، واتحادات المنتجين والانفتاح العام للحوار على صعيد السياسات القطاعية ومستويات المشروعات بشأن أهمية التشاور مع أصحاب الشأن).

وفي حين يبدو بعض البلدان على الطريق السليم نحو الديمقراطية والاستقرار، كان البعض الآخر أقل نجاحا في هذا المضمار. ومما يدعو للأسى إن الصراع هو العامل

القدرة على وضع وائفاء وسائل الحماية وتخلف نظم توزيع المدخلات الزراعية تشكل عقبات ضخمة أمام هذه الإمكانيات.

وعلى العكس من الأداء السيئ عموما على مستوى الاقتصاد الكلي في الإقليم، كان النمو العام في الإنتاج الغذائي جيدا بصورة معقولة حيث تواكب مع وتيرة النمو في عدد السكان. وكان نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي قد انخفض خلال الثمانينات إلا أنه تزايد بصورة ملحوظة في التسعينات. ومع ذلك، فإن الأداء تباين فيما بين البلدان. فالبلدان التي تعرضت لحروب ممتدة شهدت انخفاضا كبيرا في نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي. وفي البلدان الأخرى، أسهم تحرير الأسواق وأسعار الصرف في تحقيق نمو قوي.

**التغيرات الديمغرافية** - بلغ متوسط معدل النمو السكاني في المناطق الحضرية ٦٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٠. وظهرت إلى الوجود المدن الفرعية مثل لاغوس وإبادان وكينشاسا ودالا وأبيدجان وداكار. غير أن التوسع في كثير من المدن الفرعية - مثل كاولاك وبواكي وكوماسي وغوروا ومبوجي- كان مهما كذلك. وسوف يستمر تضخم المدن العملاقة وزيادة عدد البلدان الفرعية الكبيرة. وسوف يعيش معظم سكان الإقليم بحلول عام ٢٠٣٠ في مناطق حضرية. وسوف يزيد عدد المدن في الإقليم التي يربو فيها عدد السكان على ١٠٠ ٠٠٠ نسمة من ٩٠ في ١٩٩٠ إلى أكثر من ٣٠٠ في ٢٠٣٠. وسيكون أكثر من نصف هذه المدن في نيجيريا. وسيعيش في لاغوس بمفردها ما بين ١٢ و ١٥ مليون نسمة. وتتيح هذه الاتجاهات فرصا كبيرة أمام تنمية الأسواق. وسوف يتعين على المزارعين، في المستقبل، زيادة الإنتاجية لمواكبة الطلب المتزايد في المناطق الحضرية، وستكون الحوافز على التكثيف أكثر وضوحا نتيجة للزيادة القوية في الأسواق الحضرية التي ستكون أيضا أكثر قربا من مناطق الإنتاج. وستزداد الصلات بين الحضر والريف قوة وخاصة على طول المناطق الساحلية وأجزاء كبيرة من منطقة الساحل. كما ينبغي تعزيز التكامل بين الأسواق الحضرية بصورة ملحوظة سواء داخل البلدان أو بين بلدان الإقليم.

وقد برز فيروس نقص المناعة الطبيعية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة في التسعينات باعتباره خطرا كبيرا. وعلى الرغم من أن الإصابة مرتفعة بصورة عامة في أفريقيا الشرقية والجنوبية، فإن الزيادة في الإصابة في الكثير من بلدان أفريقيا الغربية والوسطى وصل إلى مرحلة تهدد باتخاذ أبعاد خطيرة (في حدود ٤-٥٪) إذا لم تكافح بصورة نشطة. ففي البلدان التي تزيد فيها معدلات انتشار المرض، يجري، بالإضافة إلى التكاليف البشرية المريعة، القضاء على اليد العاملة الماهرة، وتعريض النمو الاقتصادي لأضرار خطيرة، وتتسبب متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)

في ضغوط لا تحتمل على الأسر الريفية الفقيرة. ونظرا لأن العمل هو رأس المال الأساسي لاكتساب الدخل لدى فقراء الريف، فإن تدهور الحالة الصحية للبالغين يمكن أن يكون له تأثيرات مدمرة على أولئك الذين يبقون على قيد الحياة بما في ذلك يتامى.

**التغيرات البيئية** - وصل تدهور الأراضي الناجم عن الزراعة واسعة النطاق وإزالة الغابات والإفراط في الرعي إلى مستويات تندر بالخطر. وتتقلص مساحة الغابات نتيجة لنمو الصادرات الخشبية دون رادع والتوسع الزراعي والطلب على حطب الوقود للسكان المتزايدين. ويتركز معظم هذا التقلص في الغابات المطيرة في حوض الكونغو والأجزاء الجنوبية من البلدان الساحلية في أفريقيا الغربية، التي كانت في وقت من الأوقات كثيفة الغابات. ولهذا التدهور انعكاسات على التنوع البيولوجي للحيوانات والنباتات البرية حيث لا يمكن تعويض هذه الخسارة. ويعاني نحو ٥٠٪ من الأراضي الزراعية بعض الشيء من التعرية ويبدو على ما يصل إلى ٨٠٪ من المراعي وأراضي الرعي شكل من أشكال التدهور مع تجاوز الاستخدام طاقة الحمل. وتتمثل إحدى عواقب ذلك في منطقة الساحل في تزايد وتيرة النزاعات على الأراضي فيما بين أصحاب قطعان الحيوانات والمزارعين المقيمين.

## الفقر الريفي في الإقليم

إن الفقر في أفريقيا الغربية والوسطى ظاهرة ريفية. ففي بلدان هذا الإقليم الستة عشر التي تتوفر عنها بيانات عن انتشار الفقر في الحضر والريف، يصنف ٤١٪ من مجموع السكان على أنهم من الفقراء، إذ تبلغ نسبة فقراء الريف بينهم ٧٤ في المائة. واستنادا إلى هذه التقديرات، يمكن وصف نحو ٩٠ مليون نسمة في الإقليم بأنهم من فقراء الريف (مقابل نحو ٣٥ مليون نسمة في المناطق الحضرية).

ثمة العديد من العوامل التي تكتسي أهمية في تفسير الفقر الريفي في هذا الإقليم، أولها وأهمها، أن فقراء الريف لا يتمتعون إلا بالنزير القليل من الرأي، أو لا يتمتعون على الإطلاق بهذا الرأي، في الكثير من القرارات الرئيسية التي تؤثر في سبل معيشتهم. ونادرا ما تجرى استشارتهم في قضايا السياسات وقرارات الاستثمار. كما أن هناك تراثا طويلا من الإهمال للمناطق الريفية في حين أن جماعات المصالح الحضرية أكثر تركيزا، ومن ثم، فإن صوتها أعلا في حمل الآخرين على تحقيق مصالحها. وكانت هذه الجماعات تنجح عادة في اقتناص حصص غير تناسبية من الاستثمارات الاجتماعية والخاصة بالبنية الأساسية وتطالب بأسعار منخفضة اصطناعيا للأغذية مما أدى إلى تضخيم تكاليف الواردات (التي يسدد الكثير منها من خلال الصادرات الزراعية)، وتحد من قدرة المنتجين الريفيين على المنافسة.

(١) بلدان الإقليم الأربعة والعشرين هي بنين، وبوركينا فاسو، وكاب فريدي والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، والكونغو، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا الاستوائية، والغالون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا بيساو، وليبيريا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، وساو تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيراليون وتوغو.

كما ظهرت الصراعات وفيروس نقص المناعة الطبيعية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة، كما أشير أعلاه بل، في صورة تهديدات كبيرة لسبل المعيشة في الريف في السنوات الأخيرة مما يزيد من ضعف كل قاعدة الأصول الخاصة بالأسر المتضررة، ويعرضها للخطر.

ويتركز الفقر في غالب الأحيان في مناطق معينة. ففي البلدان الساحلية ذات السهوب الشمالية والغابات في الجنوب (الكامبيون وكوت ديفوار وغانا ونيجيريا)، كان الفقر الريفي عادة أعلى بدرجة كبيرة في الشمال. وتتميز هذه المناطق بإنتاج الحبوب والقطن والثروة الحيوانية في حين تنتج مناطق الغابات العديد من المحاصيل الصالحة للتصدير. ومع ذلك قد يكون الفقر في تزايد في مناطق الغابات: إذ تتسم أسعار محاصيل التصدير المعتمدة على الغابات مثل البن والكافا والكاكاو بالتقلبات الشديدة، وقد انخفضت بشدة في السنوات الأخيرة.

كذلك، فإن التمايز بين الجنسين يعتبر عاملا هاما. فالمؤشرات الاجتماعية شديدة الانخفاض عموما بالنسبة للنساء كما أن مستويات تعليم النساء والفتيات أقل من مستويات نظرائهن من الذكور. ولا يرتبط هذا الأمر بانخفاض الدخل فقط بل وباعتبارات وسياسات اجتماعية وثقافية كذلك. فاعباء العمل على كاهل النساء ثقيلة بشدة. فنساء الريف يعملن ما لا يقل عن ضعف عدد الساعات التي يعملها الرجال أسبوعيا، ويقضين في عمليات النقل ثلاثة أمثال ما يقضيه الرجال كما أنهن ينقلون أربعة أمثال ما ينقله الرجال من حيث الحجم. ويعتبر عدم حصول النساء على الأراضي والخدمات المالية والمدخلات عاملا مقيدا رئيسيا أمام تعزيز سبل المعيشة على الرغم من الدلائل العملية الكبيرة على أن النساء يدرن الموارد بفعالية، ويعملن معا في مجموعات بصورة جيدة. وعندما يكون للنساء سلطة اتخاذ القرار في تخصيص الموارد الأسرية، تتركس حصة كبيرة من المصروفات للتعليم والصحة وتغذية أفراد الأسر الأكثر ضعفا.

وباختصار، فإن الفقر في الأقليم ظاهرة ريفية وسيظل كذلك لبعض الوقت. إذ يعيش في المناطق الريفية ما يقرب من ثلاثة أرباع مجموع الفقراء في الإقليم البالغ عددهم ١٢٥ مليون نسمة. والزراعة هي القطاع الأكثر أهمية حيث يسهم في النمو الاقتصادي والدخل وفرص العمل. وعلاوة على مساهمة الزراعة المباشرة في النمو، فإن التأثير المباشر لزيادة الطلب على السلع والخدمات غير الزراعية في مدن الأسواق يمكن أن يزيد بصورة عامة من فرص العمل بالمقارنة بقطاعات الإنتاج الأخرى. وستشكل زيادة الإنتاجية الزراعية تحديا رئيسيا أمام النمو الاقتصادي المستدام، والحد من الفقر. ومع ذلك، فإن الكثير من الجهات المانحة والحكومات يواصل التقليل من أهمية التنمية الزراعية والريفية في قرارات الاستثمار. ذلك أن تحقيق هدف التنمية في الألفية الرامي إلى خفض مستوى

الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، يعني انتشار ٧٥ مليون نسمة من براثن الفقر في الإقليم. ومن الواضح أن ثمة حاجة إلى تجديد الالتزام بالتنمية الزراعية والريفية بالنظر إلى سيطرة الفقر في المناطق الريفية والدور المحوري للزراعة في سبل معيشة أهل الريف.

## تجربة الصندوق في الإقليم

قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية منذ إنشائه عام ١٩٧٧ بتمويل أكثر من ١٣٠ مشروعا استثماريا في جميع بلدان الإقليم الأربعة والعشرين بمستوى التزام كلي قدره ١,٣ مليار دولار أمريكي. وقد تم تقديم العديد من المنح للأجهزة الإقليمية والمنظمات غير الحكومية القطرية في مجالات البحوث الزراعية والتدريب والدراسات والتنمية المجتمعية. وقد تمكن الصندوق، مع شركائه، من جمع خبرات كبيرة فيما يتعلق بالمعوقات والفرص ذات الصلة بالحد من الفقر الريفي. وتشمل المعوقات: عدم كفاية تنمية رأس المال البشري والاجتماعي، وعدم ملائمة أطر السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية، وانخفاض إنتاجية المزارع والتحديات الكبيرة التي تتعرض لها إدارة الموارد الطبيعية في مواجهة الزيادة المطردة في أعداد سكان الحضر، والطلب على الأغذية، وعدم كفاءة نظم التسويق الزراعي، وخاصة بالنسبة للمنتجات الغذائية، ونقص فرص الحصول على رؤوس الأموال والعجز عن استغلال فرص الاستثمار غير الزراعي، وعدم كفاية تنمية البنية الأساسية الريفية. أما الفرص فهي عديدة، وقد أشير إلى بعضها بالفعل: اتساع رقعة الديمقراطية، وحركات المجتمع المدني، وتحسين الحوافز نتيجة لإصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية، والتحرك صوب اللامركزية.

**رأس المال البشري والاجتماعي** – لقد أصبحت أهمية الاستثمار في رأس المال البشري أمرا مؤكدا. إذ تتوفر دلائل واسعة النطاق على التأثيرات الإيجابية للاستثمار في التعليم على الفقر والنمو. وعلى وجه الخصوص، أثبتت المرأة المتعلمة فعاليتها الشديدة في مكافحة الفقر. فالتعليم لا يفيد النساء بصورة مباشرة فقط بل يؤثر أيضا في الحالة التغذوية والصحية لأطفالهن. كما أن الاستثمار في محو الأمية الوظيفية والتدريب غير النظامي وسيلة فعالة من الناحية التكاليفية لتوفير رأس المال البشري في المناطق الريفية، وإتاحة الفرصة للسكان لتحسين سبل معيشتهم. وهذا التدريب ضروري لبناء الثقة بالنفس، وزيادة الشفافية في عملية اتخاذ القرار بين أبناء القرية، وتمهيد الطريق من خلال التفاعل مع وكلاء التسويق ومقدمي الخدمات.

ويتيح التنظيم الاجتماعي القوي الفرصة للفقراء للحصول على الموارد والمعارف داخل مجتمعاتهم، وإقامة صلات مع الشركاء الخارجيين. وكان ينظر في السابق، على مستوى المشروعات، للمنظمات القاعدية على أنها أساسا قنوات للسلع والخدمات المقدمة من مشروعات محددة سلفا. أما

اليوم، فيتزايد إدراك الصندوق وشركائه لأهمية بناء القدرات المؤسسية وتعزيز آليات الإدارة. ومع ذلك، فإن الكثير من الجماعات ذات الصلة بالمشروعات مجرد مخلوقات من صنع المشروعات ذاتها، كل مبررات وجودها يتمثل في الأمل في الحصول على أموال من الجهات المانحة. ويفتقر الكثير من هذه الكيانات إلى الاتساق والشرعية المجتمعية، وهي تنتهي بمجرد انتهاء المشروع.

ومن المهم لمواجهة هذا الاتجاه وتعزيز النسيج الاجتماعي المحلي، إدراك الهياكل الاجتماعية القائمة، والاعتماد عليها، حيثما يكون ذلك ممكنا، باعتبارها الأساس الذي تقوم عليه الجهود الجماعية. وكان تركيز خدمات الدعم العامة يميل إلى الاعتماد على المؤسسات النظامية مثل الاتحادات لتعاونية والتعاونيات وتنظيمات ما قبل التعاونيات. ويمكن، في نهاية المطاف، أن تتسق الهياكل الأكثر نظامية بصورة كاملة مع وسائل التنظيم التقليدية إذا ما ترك للناس حرية تكوين تجمعاتهم الخاصة وأدرجت درجة من المرونة فيها.

**السياسات** – ظلت سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الزراعية طوال السبعينات والثمانينات غير مواتية، بصورة عامة، للتنمية الريفية في الإقليم. غير أن الكثير من الحكومات في الإقليم قطع خطوات كبيرة، في إطار برامج التكيف في أواخر الثمانينات والتسعينات، في تطبيق اصلاحات في السياسات الاقتصادية والقطاعية وتحرير الأسواق. وفي بعض الحالات، اضطلع القطاع الخاص بنجاح بأدوار في قنوات تسويق المحاصيل الغذائية ومحاصيل التصدير. ومع ذلك، فباستثناء قطاع القطن الفرعي، انهارت نظم تسويق المدخلات مع ما انطوى عليه ذلك من انعكاسات سلبية على الإنتاجية الزراعية. كما كان التقدم بطيئا للغاية في تحسين القدرات على تولي الأدوار التي لا تستطيع سوى الحكومات الاضطلاع بها، بما في ذلك وضع واناذ الأطر القانونية والتنظيمية، والبحوث والإرشاد، والخدمات الاجتماعية والاستثمار في البنية الأساسية وصيانتها. ولم تكن المؤسسات العاملة (الوزارات ووكالات الإرشاد والبحوث ومجالس التسويق شبه الحكومية) تستجيب في كثير من الأحيان لاحتياجات فقراء الريف. وسوف تشمل عملية تحسين الاستجابة والمساءلة: تغيير هياكل الحوافز، ولامركزية صنع القرار، وعمليات الموازنة، وزيادة الوعي بأن الفئات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة من العملاء الريفيين يحتاجون إلى أنماط مختلفة من الحلول الفنية والتنظيمية لمشكلاتهم، وإقامة آليات هادفة لرصد واسترجاع المعلومات حتى يمكن أن يكون لفقراء الريف صوت في القرارات التي تؤثر في حياتهم.

لقد أصبحت مبادرات تطبيق اللامركزية منتشرة الآن على نطاق واسع. ومع ذلك، لن يتسنى تفعيل عملية نقل مسؤوليات الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني إلا إذا اكتسبت هذه الكيانات

مهارات فنية وإدارية كافية. فقدرات التنفيذ المحلية ضعيفة للغاية، وتحتاج برامج اللامركزية إلى إيلاء اهتمام جاد لبناء القدرات المحلية. وعلى وجه الخصوص، يتعين أن تتوفر للمنظمات المحلية المهارات الإدارية ذات الصلة بالمسائل القانونية والتعاقد مع الموظفين وشراء السلع والخدمات والرقابة المالية. كما تحتاج إلى مهارات فنية لضمان تصميم وتنفيذ الأعمال المدنية بصورة سليمة. وثمة مسألة هامة ذات صلة تتمثل في مدى توافر مقدمي الخدمات من القطاع الخاص في المناطق الريفية، وإذا لم يكن لهم وجود هناك بأعداد كافية، كيف يمكن زيادة هذه الأعداد. كما أن توفير قدرات التخطيط المحلية يعتبر مجالا هاما يتطلب التفكير من جانب الصندوق وشركائه في التنمية.

**إنتاجية المزارع وإدارة الموارد الطبيعية** – سوف يرغم التوسع المطرد في المناطق الحضرية في العقود القادمة المزارعين على زيادة إنتاجيتهم الزراعية. وسيطلب الأمر أحداث زيادة كبيرة في الاستثمارات في التكنولوجيا المعززة للإنتاجية وتحسين إدارة الموارد الطبيعية للحد بصورة فعالة من الفقر الريفي والحضري، والمحافظة على الإنتاج الزراعي وأسعار الأغذية عند مستويات مقبولة. ويعتبر التدهور واسع النطاق في أسواق المدخلات (البذور والأسمدة والآلات)، بعد عملية التكيف، أحد العوامل التي تشكل تحديا هائلا بصورة خاصة. ومن ناحية أخرى، فإن خصوبة التربة في انخفاض نتيجة لإزالة المادة العضوية دون تعويضها كما أن استخدام الأسمدة يكاد لا يذكر بالمقارنة بالأقليم النامية الأخرى.

ويتعين أن تستوفي التكنولوجيات التي أصبح المزارعون يستخدمونها على نطاق واسع لعدد من المعايير الرئيسية. فأولا، للتقنيات التي تركز على الممارسات المحلية السائدة فرصة أكبر للنجاح. فالممارسات السائدة تتميز بالفعل بالميزة الذاتية المتمثلة في معالجة أصعب القضايا ذات الصلة بالطابع الموسمي لتوافر اليد العاملة والتنظيم الاجتماعي والقبول الثقافي. وثانيا، ان التكنولوجيات التي تقدم منافع ملموسة ومباشرة هي الحرية بأن يكررها المزارعون. ويكتسي ذلك أهمية خاصة حيثما لا يوجد مجال كبير للخطأ بسبب ضعف البيئة أو لأن المزارعين من ذوي الموارد الضعيفة يتحاشون المخاطر.

وتتزايد أهمية قضية إنتاجية الأراضي في المناطق الأكثر اكتظاظا بالسكان وفي المناطق الحدية وفي المناطق التي تعاني من ندرة الأراضي (مثل في القرى الكبيرة في المناطق الوفيرة الأراضي حيث يتعين على المزارعين قطع مسافات طويلة للوصول إلى حقولهم). كما أن انخفاض إنتاجية العامل تعتبر من المعوقات الرئيسية وخاصة إنتاجية النساء. إذ أنها تضطلع بمهام متعددة في مجال إنتاج الأغذية ورعاية الأطفال والنقل وعمليات ما بعد الحصاد وتحضير الأغذية. ولذا، فإن الحد من كدحهم وأعباء أعمالهن يكتسي أهمية قصوى في عملية استئصال الفقر.

ويتعين تقييم التكنولوجيات الجديدة للتأكد من تأثيراتها على أعباء العمل التي تضطلع بها النساء فضلا عن دخلهن ومستويات معيشتهم. غير أن ذلك لا يتم في كثير من الأحيان بالقدر المطلوب.

وتعتبر زيادة الاستثمارات في الري أمرا مهما لتتوسع الدخل وتقليل المخاطر. ومع ذلك وعلى الرغم من الاستثمارات الضخمة التي يوظفها الكثير من الحكومات في الإقليم، فإن أداء هذه الاستثمارات كان عموما أقل مما ينبغي. ويتمثل أحد التفسيرات لذلك في التركيز الذي تضعه الحكومات على المشروعات الكبيرة وياهظة التكلفة الرامية إلى إنتاج محاصيل غير تنافسية. وثمة إمكانيات كبيرة متوافرة، ولكنها لن تتحقق إلا إذا وضعت آليات لمشاركة المزارعين الهادفة في صنع القرار. فلا بد أن يكون للمزارعين رأي أكبر في تخطيط المناطق، واختيار المحاصيل والتكنولوجيا، وإدارة المياه، وتسوية المنازعات ذات الصلة بحياسة الأراضي. وقد تبين أن التكنولوجيات الناجحة، حيثما نجح الري، هي تلك التي حسنت من الطرق السائدة وظلت تحت رقابة المجتمعات المحلية. وكان تصميم هذه التكنولوجيات يعتمد على تحليل متعمق للممارسات المحلية، ويرتكز على معارف المزارعين ومهاراتهم.

والواقع أن مشكلة تحديد وتنفيذ النظم الملائمة لإدارة الموارد الطبيعية والبيئة مشكلة معقدة. فتصميم التدخلات الملائمة يتم غالبا حسب الموقع ويعتمد على الكثير من العوامل (الفنية والاقتصادية والسياسية والحياتية والقانونية والثقافية والاجتماعية) التي مازال التفاعل بينها بعيدا عن الوضوح. ففي غضون العقدين الأخيرين (منذ الجفاف الذي حل بمنطقة الساحل تقريبا)، تحققت نجاح كبير في استحداث طائفة من تكنولوجيات إدارة الموارد الطبيعية ونشرها في مجال صيانة التربة والمياه، والمحافظة على خصوبة التربة والنظم المتكاملة للمحاصيل وتربية الحيوان، وتلافي التعرية بفعل الرياح، والزراعة المختلطة بالغابات، وابتكار موافد الطهي التي تتسم بالكفاءة في استخدام الوقود ونشرها لاستخدامها في المناطق الحضرية والريفية. غير أن الكثير من تدخلات المشروعات تصاب بالفشل أساسا نتيجة للمنهج الفني الضيق الذي اتبع في مرحلة التصميم. إذ يفترض ببساطة أن المشكلات واضحة بالصورة التي ترغم المزارعين على تطبيق تكنولوجيات المشروع أو لأن خطأ قد حدث في تحديد طبيعة المشكلة ذاتها. كما لم يحدث أي استثمار كامل للمعارف التقليدية المتوافرة. ولحيازة الأراضي في كثير من مناطق الإقليم تأثير كبير على الإنتاجية وإدارة الموارد الطبيعية. غير أن هذه المسائل تختلف في كثير من الأحيان عما هي عليه في الأماكن الأخرى من العالم النامي حيث كانت أساليب استعمار الأراضي التاريخية مختلفة بصورة ملحوظة. فأنماط توزيع الأراضي تعتبر بالمقارنة بالأنحاء الأخرى من العالم، أقل

تشوها، كما أن ظاهرة المعدمين لا تشكل مشكلة كبيرة (على الرغم من أن ذلك قد يكون آخذا في التغيير). فالمزارعون في أفريقيا الغربية والوسطى يتمتعون عموما بحقوق الانتفاع مع خضوع الحصول عليها للتنظيم من جانب رؤساء القرى التقليديين. ومن الأنسب لدى دراسة حقوق فقراء الريف في الأراضي، التركيز على مستوى وضمانات الحصول على الأراضي وليس ملكية هذه الأراضي. وبالنسبة للنساء، هناك دلائل قوية على أن حصولهن على الأراضي أقل مما يحصل عليه الرجال وأقل ضمانا وذلك لعدد من الأسباب من بينها أساليب الأثر والتحيز من جانب الحكومات في توزيع الأراضي المحسنة (مثل المناطق المروية)، واستبعاد النساء من عملية صنع القرار على مستوى المجتمع المحلي. ويلاحظ بوضوح التحيز القائم على نوع الجنس في الحصول على الأراضي من خلال نوعية الرقع الفردية التي يتم توزيعها ومساحتها وبعدها عن القرية.

**التسويق الزراعي** - يتسم التسويق الزراعي للمحاصيل الغذائية في كثير من أنحاء أفريقيا الغربية والوسطى بارتفاع تكاليف التسويق وضعف الابتكار. وقد نشأت هوامش التسويق المرتفعة (وخاصة بالنسبة للمحاصيل الغذائية سريعة التلف) عن العديد من العوامل التي من بينها ارتفاع تكاليف النقل، وانخفاض اقتصادات الحجم، ونقص المعلومات، وارتفاع المخاطر، والضرائب القانونية وغير القانونية، والزيادة الكبيرة في الوسطاء، والخسائر المادية المفرطة. وترتفع تكاليف التسويق إلى أقصى معدلاتها بالنسبة للمزارعين الذين يعيشون في القرى النائية أو لا يمكن الوصول إليها بسهولة حيث يمكن للمشتريين ممارسة سلطة الشراء الاحتكارية.

ومن ناحية أخرى، فإن استثمارات الجهات المانحة والحكومات في التسويق غير ملائمة في كثير من الأحيان. إذ يفترض، في بعض الأحيان، أن السوق متوافرة حيثما لا توجد هذه السوق. وتنتظر معظم المشروعات إلى التسويق على أنه مرادف لأنواع الائتمان وبناء المخازن، والطرق، وعلى أنه في بعض الأحيان توفير معدات التصنيع التي تديرها المجموعات. وفي حين أن الطرق تعتبر ضرورية، فإن توفير القروض والمخازن ومعدات التصنيع لا يعالج في كثير من الأحيان المشكلات الحقيقية التي قد تصلح لها الحلول الأيسر والأقل تكلفة. فلقد تنحصر رغبة المزارعين في الحصول على تأكيدات معقولة بأنهم سيجدون منفذا لمبيعاتهم. وفي هذه الحالات، فإن كل ما قد يكون مطلوباً هو إقامة صلات مع التجار لتجميع المنتجات عند نقاط تسليم معدة سلفاً.

وعندما يتعلق الأمر بربط المزارعين الفقراء بالأسواق، يتبدى عدد من التحديات الخاصة. فمعظم المزارعين الفقراء لا يعرف القراءة والكتابة، الأمر الذي يشكل تحديا حقيقيا أمام شفافية ووضوح عملية صنع قرار الإدارة ومسك

السجلات. وكانت برامج محو الأمية الوظيفية دائما تشكل استثمارات تكميلية أساسية لتمكين المزارعين الفقراء من التعامل مع موظفي التعاونيات ووكلاء التسويق من القطاع الخاص. وكثيرا ما يكون المزارعون الفقراء على مسافات بعيدة من الأسواق، وينتجون كميات قليلة من الفواض الصالحة للتسويق وقد يحتاجون إلى مساعدة لتجميع منتجاتهم للبيع بالجملة. وأخيرا، يميل هؤلاء المزارعون إلى أن ينتجوا أساسا المحاصيل الغذائية وليس محاصيل التصدير. وكثيرا ما يكون هيكلا سوق المحاصيل الغذائية أقل تقدما من ذلك الخاص بمحاصيل التصدير.

**الخدمات المالية الريفية** - يتمثل أحد المعوقات الرئيسية أمام تحسين أوضاع فقراء الريف، في كثير من الأحيان، في انعدام فرص الحصول على رأس المال اللازم لتمويل الفرص الزراعية وغير الزراعية لإدراج الدخل، وسداد الرسوم الدراسية، والتعامل مع الطوارئ الطبية والالتزامات الاجتماعية الهامة. وفي حين أن خطط التسليف والادخار غير النظامية منتشرة على نطاق واسع في الإقليم (كثيرا ما يجري تجاهل كل إمكانيات البناء عليها)، فإنها تنطوي على بعض العيوب التي منها ارتفاع أسعار الفائدة ومحدودية الإمكانيات (عادة ما تكون استثمارات قصيرة الأجل سريعة العائد). ولا يمكن أن يتوقع من المصارف التجارية أن تعدل منتجاتها المالية لتتواءم مع احتياجات صغار العملاء الفقراء الذين يعيشون في المناطق النائية، ومن ثم فهي لم تهتم بالخدمات المالية الصغيرة في الريف ولا بالزراعة بوجه عام (باستثناء تمويل بعض عمليات التصدير والصناعات الزراعية). وهناك تجارب طويلة ومخيبة للآمال في الإقليم مع مؤسسات الائتمان الزراعي الرسمية التي خلفت وراءها ترات مضطرب من التدخلات السياسية وعدم السداد. وسيؤدي ذلك إلى خلق صعوبة أمام أحياء المؤسسات المائلة في المستقبل.

ويعتبر إقليم أفريقيا الغربية والوسطى إقليما حافلا بالتحديات أمام إنشاء مؤسسات ملائمة لتقديم الخدمات المالية الصغيرة. فالانخفاض العام في مستويات النشاط الاقتصادي، وانخفاض الكثافة السكانية في الكثير من المناطق الريفية، وتفشي الأمية، وندرة الموظفين المؤهلين كلها عوامل تؤدي إلى زيادة تكاليف تسليم الخدمات المالية للعملاء. ومع ذلك فإن هناك فرصا متاحة أيضا. فهناك روح الالتزام القوية بمصادرها الكامنة في التجارة التي كانت سائدة قبل عصر الاستعمار. والنساء مشاركات بارزات في الأعمال التجارية الصغيرة حيث يشاركن بنشاط في تسويق الأغذية والتجارة على مسافات بعيدة. وثمة تقاليد عريقة لترتيبات التسليف والادخار غير الرسمية التي يمكن البناء عليها. وعلاوة على ذلك، فإنه إذا زادت الصلات بين الحضر والريف والكثافة السكانية زيادة كبيرة في الأجل الطويل، سيؤدي ذلك بدوره إلى زيادة الطلب على الخدمات المالية وإمكانيات اقتصادات الحجم. وأخيرا،

أدت جهود التكيف إلى استعادة سلامة القطاع المالي في كثير من البلدان.

وثمة توافق ناشئ في الآراء في الإقليم - قبلته الجهات المانحة الرئيسية وعدد من الحكومات - بشأن ما يشكل أفضل الممارسات في تطوير مؤسسات تقديم الخدمات المالية الصغيرة. وتشمل هذه الممارسات إنشاء المؤسسات المتخصصة، والترويج للمدخرات وتجنب التركيز على توجيه القروض إلى استخدامات نهائية نوعية مع التركيز بدلا من ذلك على تطوير المنتجات المالية المناسبة للمدخرين والمقترضين. كما جرى التسليم بأن تطوير مؤسسات تقديم الخدمات المالية الصغيرة يستغرق وقتا طويلا ويحتاج إلى دعم كبير، إلا أن ما ينبغي توفير الإعانات له هو الدعم المؤسسي والمساعدات الفنية وليس أسعار الفائدة. فتقديم الإعانات لأسعار الفائدة ليس بالأمر المستدام من الناحية المالية أو الفعال في الوصول إلى العملاء الفقراء.

ولعل وضع منهج "قرب المسافة" تحقق مردودية تكاليفها يشكل أقوى التحديات أمام زيادة وصول الخدمات المالية إلى الريف. وهناك عدد من المناهج الواعدة في هذا المجال، من بينها مفهوم روابط تقديم الخدمات المالية التي يروج لها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. أما الأمثلة الأخرى، فتتمثل في الخدمات المصرفية القروية في بوركينافاسو ومالي ونظم العقود المالية القروية في غينيا. وتسعى هذه المناهج إلى الوصول إلى فقراء الريف الذين يجري عادة تجاوزهم من جانب مناهج مؤسسات تقديم الخدمات المالية الصغيرة الأخرى وذلك أما لأنهم يعيشون في مناطق نائية أو لأن شروط الحصول على الخدمات الائتمانية شديدة الصارمة. وتعمل هذه المناهج على تعزيز خدمات الوساطة المالية المستدامة استنادا إلى مبادئ أفضل الممارسات العامة المبينة أعلاه، كما تعترف بأهمية هياكل الإدارة الموجهة نحو خدمة الأعضاء.

**النشاطات غير الزراعية في الريف** - تدير أسر صغار المزارعين في المناطق الريفية حوافظ معقدة من النشاطات، حيث أن التنوع هو الوضع المعتاد للأمور. ويشكل الدخل وفرص العمل غير الزراعي في الريف، في أفريقيا الغربية، ٣٦٪ في المتوسط من مجموع الدخل وفرص العمل في الريف، في حين تزيد تقديرات البلدان المختلفة عن ذلك كثيرا في غالب الأحيان. وتشارك الأسر الريفية في النشاطات غير الزراعية في الريف لأسباب عديدة من بينها احتمالات ارتفاع العائد، وإدارة التدفقات النقدية، وتوزيع المخاطر. ويشارك الفقراء في كثير من الأحيان في النشاطات غير الزراعية في الريف لعدم كفاية إنتاجهم الزراعي في ضمان البقاء على قيد الحياة. وتعتبر النشاطات غير الزراعية (بما في ذلك الهجرة) في المناطق الحدية مثل منطقة الساحل حيث المخاطر التي تواجه الزراعة كبيرة، عنصرا أساسيا في توزيع المخاطر على مجالات واسعة.

ويعمل أفراد الأسر الريفية في أفريقيا الغربية والوسطى في طائفة عريضة من النشاطات غير الزراعية في الريف والمرتبطة بالزراعة مثل تصنيع الأغذية والتسويق والحدادة والبناء وإصلاح الأدوات والآلات الزراعية. ويشكل الاقتصاد الزراعي الدينامي لصغار الحائزين العمود الأساسي لقطاع النشاطات غير الزراعية في الريف الذي يتسم بالتذبذب. فالأمر الأكثر احتمالاً أن زراعة صغار الحائزين تشجع، نتيجة للتأثيرات المضاعفة، فرص العمل غير الزراعي أكثر مما تفعل التنمية الزراعية أو الصناعية واسعة النطاق. فالأرجح أن صغار المزارعين يستخدمون الزيادة في الدخل في شراء بعض السلع والخدمات المنتجة محلياً مما يؤدي بدوره إلى توفير فرص عمل إضافية على المستوى المحلي. ويعاني فقراء الريف من مشكلات خاصة في استغلال فرص العمل غير الزراعي. ذلك أن اجتماع ضعف رأس المال البشري والاجتماعي، وعدم كفاية فرص الوصول إلى الأسواق ونقص القروض اللازمة لرأس المال العامل والاستثماري، يؤدي إلى ارتفاع الحواجز أمام الدخول إلى فرص العمل المجزية في المجالات غير الزراعية في الريف. وتشمل الاستراتيجيات الرامية إلى الوصول إلى فقراء الريف من خلال توفير النشاطات غير الزراعية في الريف الكثير من تلك التي أبرزتها هذه الورقة في أماكن أخرى وخاصة تلك المرتبطة برأس المال البشري، والخدمات المالية في الريف وتطوير التسويق وتنمية البنية الأساسية. وقد استهدف معظم الدعم المقدم لتنمية المشروعات الصغيرة المتعهدين ميسوري الحال في الحضر الذين يسعون إلى الارتقاء بمؤسساتهم إلى مستويات أعلى من الإنتاج والتقدم الإداري. غير أن هذه المناهج قد تحقق الكثير للحد من الفقر الريفي. وتتطلب عملية استهداف فقراء الريف لتنمية المشروعات الصغيرة وجود مؤسسات متخصصة في إقراض فقراء الريف.

البنية الأساسية الريفية – حتى إذا وفر مناخ السياسات الحوافز الصحيحة، فإن عدم كفاية البنية الأساسية الريفية يمكن أن يقف حائلاً أمام التنمية. ففي حالة تسويق الأغذية، يحول ارتفاع تكاليف النقل نتيجة لسوء حالة الطرق إلى كل من المستهلكين في شكل ارتفاع أسعار الأغذية وإلى المزارعين في شكل انخفاض أسعار المنتجين. وعلى الرغم من أن أهمية شبكات الطرق الكافية أمر مسلم به عموماً، فإن وضع نظم صيانة الطرق على أسس مستدامة من الناحية المالية مازال يشكل تحدياً كبيراً. وثمة تطور إيجابي يتمثل في أن معظم الحكومات قد تحول الآن إلى المناقصات التنافسية لإجراء عمليات التعمير والصيانة بدلاً من الاحتفاظ بأطقم الطرق العامة الدائمة باهظة التكلفة وعديمة الفعالية. ويتعين الآن تطبيق النظم المحلية لصيانة الطرق فضلاً عن النظم المبتكرة لتمويل هذه الصيانة.

وثمة تباين شاسع بين المؤشرات الاجتماعية في الحضر والريف، وتوافر البنية الأساسية للمياه والصحة والصحة

العامة ذات الصلة. وفي كثير من أنحاء المناطق القاحلة في أفريقيا، يمكن أن يؤدي حفر الآبار القريبة من القرى إلى توفير ما بين ٢ و٣ ساعات يومياً من الوقت الذي تقضيه النساء في إحضار المياه. ويعادل ذلك أو يتجاوز معظم التكنولوجيات الزراعية المحسنة "والموفرة لليد العاملة". ونظراً لعدم وصول سوى عدد ضئيل من بلدان أفريقيا الغربية والوسطى إلى مستويات مقبولة لوصول المياه الآمنة إلى الريف وأن التأثيرات الصحية لذلك كبيرة ومباشرة، يتعين النظر إلى الاستثمار في مياه الشرب على أنه أولوية رئيسية للتنمية الريفية.

### استراتيجية الصندوق للحد من الفقر الريفي

سيقوم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، سعياً إلى تحسين دخل وظروف معيشة فقراء الريف في أفريقيا الغربية والوسطى، بالاستجابة لكتلة رئيسية من الاحتياجات ذات الأولوية. ويشمل ذلك بناء القدرات لتمكين نساء ورجال الريف الفقراء وتعزيز المؤسسات على المستوى المحلي. كما سيضم عبء الطاقات والموارد والمعارف والقدرات المحلية والخارجية من خلال الشراكات مع المؤسسات التي تشارك الصندوق فيما يسعى إلى تحقيقه من أهداف، والتي لديها المناهج والخبرات التكميلية. وعلى ذلك، سوف يتحقق ذلك من خلال تصميم وتنفيذ المشروعات والبرامج: الموجهة نحو التأثير والتعلم، والزراعة المرنة؛ والتشاركية والعادلة؛ والواعية للتمايز بين الجنسين، والمستدامة (التي تحقق مردود تكاليفها من الناحيتين البيئية والمؤسسية) والقادرة على توفير المدخلات لتحليل السياسات وإجراء الحوارات.

يرد تلخيص لاستراتيجية الصندوق للحد من الفقر الريفي في أفريقيا الغربية والوسطى في الشكل المرفق. وتتسق الاستراتيجية مع التزام الصندوق بتحقيق هدف التنمية في الألفية المتمثل في خفض مستوى الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، فضلاً عن بيان مهام الصندوق المتمثل في تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر. وترد العناصر الرئيسية لسياق أفريقيا الغربية والوسطى الذي يتعين إدراج الاستراتيجية فيه في الأقسام السابقة. وتشمل قاعدة رأس المال البشري الضعيفة، وعدم ملاءمة أو عدم كفاية السياسات والمؤسسات المالية للفقراء، وانخفاض الإنتاجية الزراعية مقترنة بتدهور قاعدة الموارد الطبيعية، وعدم كفاية البنية الأساسية الريفية وسوء صيانتها، والحاجة إلى العمل بفعالية أكبر في سياق السوق العالمية.

**المناهج المشتركة** – ستطبق ثلاثة مناهج أساسية مشتركة في تصميم وتنفيذ البرامج التي يدعمها الصندوق:

- الاستثمار لمصلحة النساء – يحقق هذا المنهج منافع كبيرة لعملية الحد من الفقر. وسعياً إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الشحيحة، سيستهدف الصندوق النساء

دون أن يستبعد رغم ذلك الرجال مع مراعاة الثقافات والتقاليد المحلية.

- تعزيز المشاركة – سيعمل الصندوق على تعزيز جوانب المشاركة في عمليات تصميم المشروعات وتنفيذها وتقييمها وإدارتها وإشراك المجتمعات المحلية بصورة أكمل. وستعد آليات للرصد والتقييم على أساس تشاركي مع تقاسم بعض وظائف الإدارة مع المنتفعين في تلك الأوضاع التي تتوافر فيها قدرات قوية. وسيساعد الصندوق باطراد المنظمات القاعدية في تركيز قدراتها على مناصرة السياسات في المنتديات المحلية والقطرية ذات الصلة بالسياسات.
- الارتكاز على المعارف المحلية – سيواصل الصندوق الترويج للاستعمال الفعال للمعارف والتكنولوجيا المحلية. وتظل التكنولوجيات المستمدة خارجياً مهمة إلا أنها تحقق في الغالب أقصى إمكاناتها عندما تركز على الممارسات السائدة. كما يتعين مواءمتها بعناية لتلائم الأشكال المحلية من التنظيم الاجتماعي ومستويات القدرات.

**الأهداف الاستراتيجية** – يتعين زيادة تمكين فقراء الريف من فرص الحصول على طائفة من الأصول المتكاملة – البشرية والاجتماعية والطبيعية والخاصة بالبنية الأساسية والمالية. كما يتعين أن يؤثر في القرارات الرئيسية التي تؤثر في مستويات معيشتهم. وستتبع أيضاً التقليل من تعرضهم للصدمات الخارجية (مثل فيروس نقص المناعة الطبيعية) متلازمة نقص المناعة المكتسبة، والصراعات، والكوارث الطبيعية)، التي تهدد بالقضاء المبرم على قاعدة أصولهم. وسيجري، في إطار هذه المناهج المشتركة المشار إليها أعلاه متابعة تحقيق أربعة أهداف استراتيجية مترابطة ويعزز بعضها البعض لدى تصميم وتنفيذ البرامج التي يدعمها الصندوق في الإقليم.

تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم وتحسين التركيز الموهلي للفقراء في السياسات والمؤسسات ذات الصلة بالتنمية الريفية – وأخيراً، لن تستقيم الاستدامة للتنمية ما لم تتم من خلال المنظمات المحلية المؤلفة من فقراء الريف والتي يسيطرون عليها. وقد بذل الصندوق، في مشروعاته الرامية إلى تنمية المجتمعات المحلية ودعم اللامركزية، جهداً كبيراً لوضع طرق عملية ملموسة لإدراج المشاركة من جانب السكان المحليين في تصميم مبادرات تنمية المجتمعات المحلية وتخطيطها والإشراف عليها. ويتعين مواصلة هذه الجهود إلا أن الصندوق في حاجة إلى زيادة فعاليته في فهم المعارف المكتسبة من خبرات التنفيذ والتعلم منها ونشرها. وسوف يتطلب ذلك بين أمور أخرى، وضع وترويج أدوات ومناهج الرصد والتقييم القائمة على المشاركة وتبادل الخبرات بصورة أكثر انتظاماً مع الشركاء الإقليميين والقطريين بشأن مناهج الاستثمار والسياسات الفعالة الرامية إلى تعزيز الجهود على مستوى القاعدة.

سوف يعمل الصندوق مع شركائه، ضمن إطار لامركزي، لزيادة الفعالية والمساءلة فيما يتعلق بتسليم الخدمات الريفية. وسوف يوجه جهوده نحو بناء القدرات الفنية والتنظيمية والإدارية للحكومات المحلية، والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لكي تضطلع بأدوار في هذا المجال كانت تقوم بها السلطات المركزية في السابق. وستظل الشراكة مع الجهات المانحة الأخرى تشكل عنصراً أساسياً في نجاح هذه الجهود. ونظراً لتركيز الصندوق القوي على بناء القدرات على مستوى القاعدة، هناك إمكانات قوية للتعاون مع الوكالات التي تتمتع بميزات نسبية على مستوى السياسات العلمية والقطاعية مثل البنك الدولي.

زيادة إنتاجية الموارد الزراعية والطبيعية وتحسين فرص الحصول على التكنولوجيا – يعتبر زيادة فرص الحصول المستدام على موارد الأراضي والمياه عنصراً أساسياً في زيادة الدخل وتحسين مستويات المعيشة. وسوف يواصل الصندوق العمل على استحداث ونشر التكنولوجيات المحسنة ذات الصلة بالموارد والزراعة الطبيعية والتركيز على المجالات التي أدت فيها الضغوط السكانية إلى زيادة الحوافز على التكثيف وعلى تعزيز نشاطات إدارة الموارد الطبيعية المعتمدة على المجتمع المحلي. وسوف تركز القروض والمنح التي يقدمها الصندوق لاستحداث ونشر تكنولوجيات الإنتاج الزراعي على تلك التي: ١\* تقدم بدائل للتكثيف الذي لا يتم إلا من خلال استخدام مدخلات خارجية؛ ٢\* تركز على المعارف والممارسات المحلية؛ ٣\* تراعي النظم السائدة وتطورها التدريجي فضلاً عن المعوقات من حيث اليد العاملة وتقسم العمل وصنع القرار بين الجنسين، والحصول على الخدمات المالية، والحصول على الخدمات المعاونة والأسواق والسياسات؛ ٤\* تكون مستدامة وصديقة للبيئة وتعمل بموارد يمكن إنتاجها محلياً؛ ٥\* يمكن نشرها من خلال المؤسسات الموجهة نحو العملاء والتي تحقق مردودية تكاليفها.

وثمة طلب قوي على مياه الشرب في المناطق الريفية. وسوف يواصل الصندوق مشاركته في هذا القطاع، الذي يسهم في تحسين الأحوال الصحية والإنتاجية، ويقلل من أعباء العمل على النساء. وينبغي ربط الاستثمار بجهود تنمية المجتمع المحلي (في إطار الهدف الاستراتيجي الأول) لضمان وضع نظم الإدارة المستدامة للمحافظة على نقاط المياه. وفيما يتعلق بالري الصغير والموضعي، سيواصل الصندوق تقديم الدعم لتعزيز قدرات روابط مستخدمي المياه. وسوف يشمل ذلك التدريب والترويج للمشاركة الكاملة في تخطيط المناطق، واختيار المحاصيل والتكنولوجيا وتنظيم استخدام المياه والمضخات، وتسوية المنازعات ذات الصلة بحيازة الأراضي.

زيادة الدخل الريفي من خلال تحسين فرص الحصول على رأس المال المالي والوصول إلى الأسواق – من الواضح

أن الاتجاهات الديمغرافية التي أشير إليها بالفعل توفر فرصاً لتعزيز الصلات بين أسواق الحضر والريف. فمن خلال الأنماط السليمة من الاستثمارات، يمكن للنمو الذي تقوده الأسواق عريضة القاعدة أن يحد من الفقر، ويزيد الدخل الريفي ويحسن من الأمن الغذائي الحضري والريفي، ويوفر حوافز قوية لزيادة إنتاجية الأراضي والعمل. والواقع أنه لا يمكن أن تنجح جهود زيادة الإنتاجية الزراعية والدخل الريفي دون ربطها بتقديرات إمكانيات السوق. وثمة حاجة إلى مناهج متكاملة على طول سلسلة الإنتاج والتصنيع والتسويق. كما أن من الضروري تنويع مصادر الدخل سواء من خلال إنتاج وتسويق المحاصيل غير التقليدية أو استكشاف الفرص غير الزراعية. فهذا التنوع يقلل من المخاطر التي يتعرض لها المزارعون ويمكن أن تساعد على التغلب على التقلبات الموسمية في الدخل والاستهلاك.

ونظراً للاتجاهات الديمغرافية الإقليمية، لابد من زيادة الاهتمام بدعم عمليات التسويق ولاسيما تسويق الأغذية والمدخلات، في تدخلات الصندوق في المستقبل. وسوف يواصل الصندوق التركيز على جانب "البرمجيات" في تنمية الأسواق أي التدريب على الإدارة، والتدريب الفني لتعزيز مجموعات وروابط المزارعين. وتبين خبرات الصندوق أن الارتكاز على الهياكل المحلية المتوافرة في القيام بالنشاطات المدرة للدخل أفضل من إقامة هياكل جديدة قد لا تصلح للظروف الاجتماعية السائدة. وسينظر إلى عمليات دعم القروض والبنية الأساسية للنقل على أنها عناصر مكملة لجهود بناء القدرات وستسند الأولوية لاصلاح وتعمير البنية الأساسية لطرق الوصول بشرط تصميم وسائل مناسبة للصيانة.

وسيزيد الصندوق من اهتمامه بالعمل مع الشركاء القطريين والإقليميين لتعزيز نظم الإمداد بالمدخلات من أجل تحسين فرص وصول المزارعين إلى أسواق المدخلات والتكنولوجيات المعززة للإنتاجية. فعلى سبيل المثال، استثمار الصندوق، في إطار القروض والمنح التي يقدمها، في اختيار الأنواع على أساس المشاركة، وتنمية اكنثار البذور المعتمدة على المجتمع المحلي. وسوف تستمر هذه الجهود إلا أنه يتعين تكرارها وتوسيع نطاقها.

واتساقاً مع أفضل الأساليب المعترف بها دولياً في مجال تنمية الخدمات المالية الصغيرة، سيواصل الصندوق الاستثمار في تنمية المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية الصغيرة. وإدراكاً بأن هذه العملية تمثل استثماراً طويلاً الأجل، ستركز المساعدات على دعم التنمية المؤسسية والمساعدات الفنية مع إيلاء اهتمام قوي لتعبئة المدخلات وتقديم القروض. كما ستركز على بناء قدرات العملاء الفقراء للمؤسسات التي تقدم الخدمات المالية الصغيرة من خلال التدريب على الإدارة وما يتصل بذلك من دعم لبرامج محو الأمية الوظيفية. وستخلى الصندوق عن التركيز على توجيه القروض إلى الاستخدامات النهائية النوعية،

والترويج بدلاً من ذلك لوضع المنتجات المالية المناسبة للمدخرين والمقترضين باعتبار ذلك وسيلة أكثر فعالية في التوجيه.

وحصلت عملية تقريب الخدمات المالية الرئيسية من عملائها على موارد ضخمة من الصندوق حققت بعض النتائج الإيجابية. فتطبيق مفهوم روابط الخدمات المالية وغير ذلك من مناهج تقريب هذه الخدمات من مواقع استخدامها يتطلب تقديم دعم إضافي للوصول إلى مراحل النضج المالي والمؤسسي. وسوف يشمل الدعم: ١٠ إنشاء عدد أكبر من الفروع المحلية؛ ٢٠ التطوير التدريجي للشبكات القطرية التي تقدم التدريب والمهام الاحتياطية والرقابية؛ ٣٠ تعزيز الصلات مع النظام المصرفي الرسمي؛ ٤٠ إقامة إطار قانوني وتنظيمي سليم لشبكات الخدمات المالية الصغيرة؛ ٥٠ استحداث منتجات مالية جديدة (مثل صكوك الاقتراض متوسطة الأجل والتأمين).

الحد من تعرض سبل المعيشة في الريف لمخاطر كبيرة – فقد ظهرت في السنوات الأخيرة الصراعات، وفيروس نقص المناعة الطبيعية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة في شكل تهديدات خطيرة لنظم عيش سكان الريف في الإقليم. ويتعين على الصندوق أن يقيم شراكات قوية مع الجهات المانحة الأخرى، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المعتمدة على المجتمعات المحلية للتصدي بصورة منتظمة لهذه التهديدات.

ويظل الصندوق أساساً مؤسسة للإقراض لتحقيق التنمية في الأجل الطويل. وليس لدى الصندوق التفويض أو الخبرة لتقديم مساعدات الإغاثة. غير أن الاستجابة لاحتياجات سكان الريف الذين يعانون من الفقر المدقع في هذه البلدان، تقتضي منه أن يعالج بصورة أكثر انظاماً، فترة التحول بين الإغاثة والتنمية طويل الأجل مع مراعاة العمل في اتساق مع الشركاء من ذوي التفكير المماثل. غير أن هناك في كثير من الأحيان فجوة بين الإغاثة وبدء مشروعات التنمية طويلة الأجل – والتي تصل في الغالب إلى ٢ – ٣ سنوات. وتكتسي هذه الفترة الانتقالية أهمية من الناحية الاقتصادية حيث يتعين خلالها استعادة معظم العناصر الأساسية في قدرة سكان الريف على كسب قوتهم بالنظر إلى أن الكثير منهم قد فقد الأصول التي يعتمدون عليها. كما أنها مهمة من الناحية السياسية حيث تنهض الحاجة إلى البرهنة للمواطنين بأن السلام يحقق مكاسب.

ويتعين على الصندوق أن يضغط بنشاطات ميدانية خلال هذه الفترة الانتقالية. فسوف يعمل في البلدان الخارجة من صراع على: ١٠ إعادة إدماج السكان الزراعيين في القطاع الزراعي (مع التركيز بصورة خاصة على النساء والشباب المعرضين) وإعادتهم إلى مجتمعاتهم المحلية؛ ٢٠ تيسير عملية استئصال الإنتاج الزراعي من خلال توزيع المدخلات الزراعية الأساسية وخاصة البذور والأدوات؛ ٣٠ توثيق التعاون مع الشركاء العاملين في هذا المجال.

ويعمل الصندوق باطراد على إدراج نشاطات التخفيف من فيروس نقص المناعة الطبيعية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة في مشروعاته إلا أن هذا الجهد لم يبدأ إلا منذ فترة وجيزة. ويمكن استخدام المشروعات المعانة من الصندوق كمكان للاضطلاع منه بالنشاطات المتعلقة بفيروس نقص المناعة الطبيعية و متلازمة نقص المناعة المكتسبة بسبب قدرتها واسعة النطاق على الوصول إلى المجتمعات المحلية الريفية. وسيعتمد الصندوق على التوجهات القوية لمشروعاته الرامية إلى إدراج الدخل، وهو مجال لا تتوافر فيه للجهات المانحة المركزة على النواحي الصحية ولا المنظمات غير الحكومية الكثير من الخبرة إلا أنها تسلم باطراد بالحاجة إلى زيادة التعاون مع بعض الوكالات مثل الصندوق.

طرق التنفيذ – سوف يستخدم الصندوق عدداً من الوسائل لتعزيز آثار عملياته القطرية وتأثيراتها التحفيزية. وستحقق قدر أكبر من التأثير من خلال التنفيذ الفعال للبرامج القطرية أساساً. وسيجرى نشر المعارف المتحققة من خلال تجارب المشروعات على المستويين القطري والإقليمي للتأثير في قرارات الاستثمار وصنع السياسات. ولذا، سوف تصبح عملية زيادة الشراكات القطرية والأقليمية عنصراً أساسياً. وسيشمل ذلك زيادة إشراك موظفي الصندوق وبصورة منظمة في تحسين عمليات الإشراف والمتابعة خلال التنفيذ.

المشروعات والبرامج – سوف تظل عملية بناء القدرات الفردية والمجتمعية وتلك الخاصة بمقدمي الخدمات التركيز الأساسي لجميع عمليات الاستثمار. ويشمل ذلك تنظيم مشاركة النساء والرجال الفقراء وغيرهم من أصحاب الشأن المعنيين في تخطيط المشروعات وتنفيذها ورصدها. كما يشمل الاعتراف بقيمة القدرات والموارد المحلية والبناء عليها.

ويتعين توفير آليات ملائمة للتنفيذ حتى يقل النظر إلى المشروعات على أنها وسائل لتحقيق مخرجات متوخاة سلفاً ويزداد النظر إليها على أنها أطر للاتصال والتعلم المتبادل فيما بين أصحاب الشأن – بحثاً عن سبل أفضل لمعالجة المشكلات التي تواجه الفقراء. والصندوق قادر على أن يفعل ذلك بالنظر إلى الخبرات الكبيرة المتجمعة لديه عن التصميم المرن للمشروعات. فالمرونة تشمل الانتقال من المناهج الأولية الموجهة نحو تحقيق المخرجات إلى تلك الموجهة نحو النهوض بالعمليات والمؤسسات، وتتطلب التوسع في إشراك طائفة عريضة من أصحاب الشأن في المجتمع المدني (بدلاً من مجرد القطاع العام) في عمليات التصميم والتنفيذ. كما تتطلب التوسع في استخدام مسوحات الاستهداف والتشخيص لرصد التقدم في المشروعات وتوفير المعلومات لمديري المشروعات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية خلال التنفيذ.

وسيتابع الصندوق عدداً من المبادرات بغرض تحسين

عملية تقييم التأثيرات في مشروعاته وبرامجه الجارية بما في ذلك وضع وترويج الطرق والمناهج التي تركز على التأثيرات، وتقديم الدعم للمشروعات الجارية فيما يتعلق بالرصد والتقييم، وعمليات الربط الشبكي. وسوف توجه نشاطات رصد التأثيرات بالدرجة الأولى إلى موظفي وحدات الإدارة والشركاء التنفيذيين في مشروعات الصندوق، بما في ذلك المؤسسات المتعاونة. كما سيشارك ممثلون عن مجموعات المنتفعين من مشروعات الصندوق، وسوف تبذل جهود قوية لتشجيع التفاعل بين موظفي مشروعات الصندوق داخل البلدان وفيما بينها. وللاستفادة من الاستثمارات السابقة والجارية، سيولي اهتمام خاص لتقييم التأثيرات في جميع برامج المنح الإقليمية الجارية لدى الصندوق.

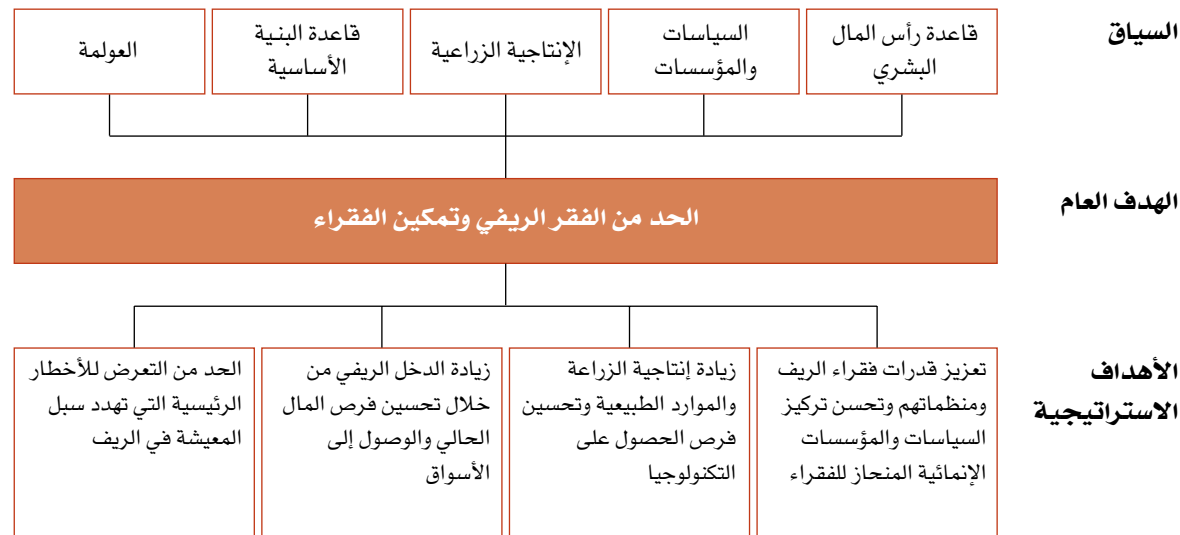
ويتمتع الصندوق بمرونة كبيرة، بالمقارنة بالجهات المانحة الدولية الأخرى، في اختيار صكوك التمويل المتاحة لدعم نشاطاته. فعلى سبيل المثال، يمكن في إطار البحوث والتنمية في القطاع الزراعي، الجمع بين القروض والمنح بطريقة تربط بين مشروعات القروض في مختلف البلدان بالمنح الإقليمية المقدمة لمراكز البحوث الدولية بغرض زيادة التأثيرات مما يتجاوز نطاق منطقة التنفيذ. وسوف يستخدم الصندوق، في مجال مساعدات ما بعد الصراع، تمويل المنح (الأموال التكميلية والمنح الصغيرة المقدمة للمتطلبات غير الحكومية والمنح الإقليمية) خلال انتظار تنفيذ برامج القروض الجديدة. وسيواصل الصندوق توثيق التكامل بين مختلف أنواع التمويل لتعزيز فعالية حوافظ البلدان المختلفة وبرنامج المساعدات الإقليمي الشامل.

الحوار في مجال السياسات – سيشارك الصندوق، في سياق وضع وتنفيذ برنامجه للإقراض، في الحوار الجاري في مجال السياسات وتحديد مبادرات السياسات الجديدة التي تكون مدخلاته فيها مفيدة. كما سيساعد الصندوق المنظمات القاعدية لتعزيز قدرات مناصرتها للسياسات في المنتديات المحلية والوطنية. وسيجرى ذلك من خلال التدريب فضلاً عن تيسير الحوار بين الحكومات والمجتمع المدني على المستوى المحلي والوطني. وثمة وسيلتين هامتين لتحقيق ذلك هي الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر، والآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ومقر كلاهما في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

وسوف يشمل الحوار مع الحكومات والمجتمع المدني والجهات المانحة ذات التفكير المماثل الأنواع التالية من السياسات: إقامة أطر قانونية للاعتراف بالمجموعات والمنظمات القاعدية، ووضع أطر قانونية وتنظيمية ملائمة لمختلف أنواع مناهج الخدمات المالية الصغيرة، والتدابير الرامية إلى زيادة الطابع الموالي للفقراء في جهود تطبيق اللامركزية في الريف، والأطر المؤسسية الأكثر استجابة لتسليم الخدمات الريفية.

مؤشرات تحقيق الأهداف الاستراتيجية	
الأهداف الاستراتيجية	مؤسسة التحقيق
تعزيز قدرات فقراء الريف ومنظماتهم وتحسين تركيز السياسات والمؤسسات الإنمائية المنحاز للفقراء	<ul style="list-style-type: none"> <li>العمل مع الشركاء لزيادة الفعالية والمساءلة ذات الصلة بتسليم الخدمات الرئيسية وتعزيز لامركزية صنع القرارات</li> <li>مواصلة الاستثمار في التنمية الموجهة نحو المجتمع المحلي ورصد التجارب</li> <li>وضع وترويج الأدوات والمناهج التشاركية للرصد والتقييم</li> </ul>
زيادة إنتاجية الزراعة والموارد الطبيعية وتحسين فرص الحصول على التكنولوجيا	<ul style="list-style-type: none"> <li>زيادة تقاسم المعارف مع الشركاء الإقليميين والوطنيين بشأن الاستثمارات والسياسات الفعالة المعززة للمستويات القاعدية (شبكة فيدأفريك، والنقطة الإقليمية للجهات المانحة المتعددة الائتلاف الشعبي، والآلية العالمية والمنح الإقليمية)</li> <li>مواصلة وضع نشاطات إدارة الموارد الطبيعية على مستوى المجتمع المحلي</li> <li>التكنولوجيات الملائمة فنيا واقتصاديا واجتماعيا التي تستحدثها منح المساعدات الفنية للبحوث الزراعية (اليام والأرز والذرة الرفيعة والخضار) ونشرها على المزارعين الفقراء بما في ذلك من خلال المشروعات التي يدعمها الصندوق</li> <li>تعزيز نظم الإمدادات لتحسين فرص وصول المزارعين الفقراء إلى أسواق المدخلات وحصولهم على التكنولوجيات المعززة للإنتاجية</li> <li>الحصول المستدام على موارد المياه من خلال دعم الاستثمارات في مياه الشرب والري الموضعي/الصغير</li> </ul>
زيادة الدخل الريفي من خلال تحسين فرص الحصول على رأس المال المالي والوصول إلى الأسواق	<ul style="list-style-type: none"> <li>تعزيز نظم الخدمات المالية في الريف، ونشر التجارب بشأن تسليم الخدمات المالية الريفية الموالية للفقراء</li> <li>تحسين نظم تسويق الأغذية من خلال دعم منظمات المزارعين ومعلومات السوق والاستثمار في البنية الأساسية للنقل</li> <li>الترويج لتتويج الدخل من خلال دعم المحاصيل غير التقليدية وإدراج الدخل غير الزراعي</li> </ul>
الحد من التعرض للأخطار الرئيسية التي تهدد سبل المعيشة في الريف	<ul style="list-style-type: none"> <li>مساعدات ما بعد الصراع من خلال المنح والبرامج المنسقة المعانة من عدة جهات مانحة في البلدان المعنية</li> <li>دعم عمليات الوقاية من فيروس نقص المناعة الطبيعية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة من خلال تعزيز التأثيرات فيما يتجاوز مناطق المشروعات وتقديم الدعم للتعامل مع الأوضاع من خلال الاستهداف</li> </ul>

### عرض عام لاستراتيجية الصندوق في أفريقيا الغربية والوسطى



كما سيشارك الصندوق بنشاط في العديد من مبادرات البحوث الاستراتيجية الخاصة بالحد من الفقر، والعمل لضمان أن تولى البرامج الموجهة إلى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون اهتماما وموارد كافية للاستثمار في الحد من الفقر الريفي. كما سيعمل الصندوق مع شركائه في وضع أطر مؤسسية ملائمة موائمة للفقراء لتسليم الخدمات الريفية بفعالية. وسيكون المحور الإقليمي للجهات المانحة المتعددة في أبيدجان، كوت ديفوار الذي يبدأ عمله في ٢٠٠٢ الوسيلة الرئيسية لتحقيق ذلك.

إدارة المعارف – يعتبر توفير ونشر المعارف في الوقت المناسب عن دينامية الفقر الريفي، والمناهج الفعالة للحد منه عنصرا أساسيا في تعزيز التأثيرات المباشرة والتحفيزية. وستكون نقاط تركيز نشاطات إدارة المعارف التي يضغط بها الصندوق في أفريقيا الغربية والوسطى، من خلال مشروعاته وبرامجه، على النحو التالي: ١٠ تمكين فقراء الريف من استخدام المعارف لتحسين مستويات معيشتهم؛ ٢٠ تمكين شركاء الصندوق الذين يعملون بصورة مباشرة مع فقراء الريف من الحصول على المعارف التي يحتاجونها؛ ٣٠ استخلاص المعارف من تجارب المشروعات ونشرها على نطاق أوسع بين المهتمين على المستويين الوطني والإقليمي للتأثير في القرارات المتعلقة بالسياسات والاستثمار.

### الخلاصة

إن التحدي المتمثل في خفض مستويات الفقر في الإقليم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ هو تحدٍ ضخم. ونظرا للطابع الريفي الساحق للفقر في أفريقيا الغربية والوسطى واحتلال الزراعة مكانا محوريا في سبيل المعيشة الريفية، سيتعين بذل جهد متجدد من جانب الحكومات والجهات المانحة والمجتمع المدني للاستثمار في الفقراء، والمؤسسات التي يمكن أن تستجيب لاحتياجاتهم وبوسع الصندوق أن يضغط، وسوف يفعل ذلك، بدور هام في هذا الجهد سواء بصورة مباشرة من خلال الاستثمارات في المشروعات أو في شكل تحفيزي من خلال جمع الدروس من التجارب الميدانية وعرضها على شركائه. فالاستراتيجية المبينة في هذه الورقة خطوة نحو زيادة تركيز جهود الصندوق وإحكام نظرتنا لتحقيق أهداف الاستجابة للكتلة الرئيسية من الاحتياجات ذات الأولوية للنساء والرجال الفقراء وتمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر.